مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

السوق المالية السعودية

مركز التواصل والمعرفة المالية

Communication and Financial Knowledge Center

a MoF Initiative

مبادرة وزارة المالية

المحتوى

السوق المالية

1 مقدمة

2 ما هي السوق المالية؟

3 نشأة وتطور السوق المالية

4 أهداف السوق المالية

5 السوق المالية و تطوير القطاع المالي

6 • حجم سوق المالية لعام 2019م

7 • انضمام السوق المالية الى المؤشرات العالمية

8 • ترتيب المملكة لعام 2019م في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

9 السوق الرئيسية

10 نمو – السوق الموازية

11 مؤشر السوق المالية

12 الطرح في السوق المالية

13 الأدوات المتداولة في السوق المالية

14 المستثمرون في السوق المالية

15 الجهات التنظيمية والرقابية في السوق المالية

16 أهمية الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية

17 الخاتمة

18 المراجع

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

مقدمة

تلعب الأسواق المالية دوراً حيوياً ومهماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بعدد من الوظائف، منها: تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي، زيادة تخصيص الموارد، ، زيادة الخيارات التمويلية ،رفع معدلات إنتاجية الاستثمار، زيادة حجم وقنوات الاستثمارات وغيرها؛ إذ إن التطور الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بوجود سوق أوراق مالية مزدهرة ومتطورة. وقد أدى ازدهار وازدياد هذه الأوراق وتنوعها، وكذلك إقبال الجمهور عليها، إلى زيادة التعامل مع سوق هذه الأوراق إصداراً وتداولاً، ساندها في ذلك التشجيع والدعم من الجهات المعنية من حيث توفير الأنظمة والتعليمات اللازمة، وممارسة الرقابة بقصد تأمين حقوق المتعاملين وإلزامهم بواجباتهم.

وتعد السوق المالية السعودية الأكبر بين الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وفي إطار تحقيق رؤية المملكة 2030 تشهد السوق المالية السعودية وتيرة متسارعة من التغييرات تشمل تحسين البنية التحتية للسوق، وإطلاق أسواق ومنتجات وخدمات جديدة. وانفتاح على المستثمرين الأجانب ، كما توفر السوق المالية السعودية فرصاً للشركات تمكنهم من الوصول إلى المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين محلياً، إقليمياً، وعالمياً.

في هذا التقرير سيتم التعرُّف على السوق المالية، وكيف نشأت وتطورت السوق المالية السعودية، وأهدافها وحجمها بالنسبة إلى الاقتصاديات المختلفة ومكانتها، وأهم المصطلحات الأساسية في السوق، وأبرز الأدوات المتداولة داخل السوق ومَن هم المستثمرون فيها، والجهات التنظيمية والرقابية في السوق، وأهميتها في التنمية الاقتصادية.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

ما هي
السوق المالية؟

هي سوق الأوراق المالية، وهي عبارة عن سوق مالية منظمة يتم من خلالها بيع وشراء الأوراق المالية (أسهم أو سندات) بين المشترين الذين لهم قدرة على التمويل ويمتلكون نسبة مرتفعة من السيولة، وبين البائعين الذين يحتاجون إلى السيولة لتطوير مشاريعهم الاقتصاديّة، وفق أسعار محكومة بقوى العرض والطلب، بهدف حماية الاقتصاد القومي من خلال توفير الضمانات اللازمة للمتعاملين داخل هذه السوق.

وتعد شركة السوق المالية السعودية (تداول) الجهة الوحيدة المصرح لها بالعمل كسوق للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بإدراج الأوراق المالية وتداولها.

تخضع شركة السوق المالية السعودية (تداول) لرقابة هيئة السوق المالية؛ فهي شركة ذاتية التنظيم جزئياً منذ عام 2018م. وتحظى في تنفيذ عملياتها بدعم من الشركتين التابعتين والمملوكتين لها بالكامل، وهما شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) التي تأسست عام 2016م، وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) التي تأسَّست عام 2018م.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

نشأة وتطور السوق المالية

(1954-2007)

في 1954م نشأت السوق المالية في المملكة كسوق غير رسمية.

في 1970م استمرت كسوق مالية غير رسمية مع 14 شركة مدرجة.

في 1980م أصبحت بشكل شبه رسمي الشركة السعودية لتسجيل الأسهم.

في عام 1984م عهد إلى مؤسسة النقد مهمة التنظيم اليومي للسوق، ثم تأسست الشركة السعودية لتسجيل الأسهم بشكل رسمي.

في عام 1991م تم إطلاق نظام معلومات الأسهم السعودي من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

في عام 2003م أنشأت الحكومة هيئة سوق المال؛ الجهة المنظمة الوحيدة للسوق والتي تتولى الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية. كما تم إطلاق النظام الآلي لمعلومات الأسهم (ESIS) السعودي من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

في عام 2007م وافق مجلس الوزراء على تأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول) كشركة مساهمة والجهة الوحيدة المخولة للعمل كسوق للأوراق المالية.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

نشأة وتطور السوق المالية

(2019-2015)

في عام 2015م فتحت الجهات الرقابية المالية سوق الأسهم السعودية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية المؤهلة

في عام 2016م تم تأسيس شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) التي تقوم بتشغيل وتنظيم نظام الإيداع والتسوية الذي يستخدم لتسجيل الأوراق المالية وإدارتها وتسجيل ملكيتها.

في 2018م تم تأسيس شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وهي الشركة التي تلعب دور الوسيط في عملية التداول وتساعد على الحد من مخاطر الطرف الآخر. كما تم الإعلان عن انضمام السوق المالية إلى ثلاثة مؤشرات عالمية هي: مؤشر فوتسي راسل (FTSE)، ومؤشر أس آند بي داو جونز (S&P)، ومؤشر إم أس سي آي (MSCI)

في عام 2019م أصبحت السوق المالية السعودية ضمن أكبر عشر أسواق مالية عالمية. كما تم إدراج شركة أرامكو السعودية كأكبر اكتتاب في العالم، إضافة إلى استكمال انضمام السوق إلى مؤشر إم أس سي آي (MSCI) ومؤشر أس آند بي داو جونز (S&P). ويعد انضمامها بمثابة شهادة ثقة من المستثمرين الأجانب في السوق، وأيضاً يعبر عن نجاح الإصلاحات التي يهدف برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030 إلى تحقيقها.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

أهـــداف
الســـوق المـــالية

- **إدارة** وتشغيل السوق المالية بكفاءة وفاعلية.
- **ضمان** كفاءة وجودة وعدالة السوق.
- **دعم** الجهود الهادفة إلى رفع مستوى الثقافة الاستثمارية لدى المستثمرين
- **تقديم** خدمات متميزة ذات جودة عالية للعملاء (الوسطاء، المستثمرين، المصدرين، مزودي خدمات البيانات، وغيرهم).
- **تطوير** إمكانات وقدرات السوق الفنية والتنظيمية.
- **تطوير** سوق مالية رائدة توفر قنوات استثمارية وتمويلية تنافسية عن طريق:

1. توفير الآليات المناسبة للشركات للحصول على التمويل اللازم.
2. تطوير أسواق ومنتجات وخدمات وأدوات مالية متكاملة ومتنوعة وابتكارية.
3. تشجيع كل من المستثمرين والمصدرين والوسطاء المحليين والعالميين للمشاركة في السوق.
4. تكامل وفاعلية العمليات الرئيسية للسوق.
5. تحقيق عوائد مالية مجزئة للمنشأة ومساهميها.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

السوق المالية
وتطوير القطاع المالي

يعد برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية أحد البرامج الرئيسة لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، والذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوقا مالية متقدمة.

وعليه سعت هيئة السوق المالية كأحد أعضاء برنامج تطوير القطاع المالي إلى تبني العديد من الخطط الاستراتيجية والمبادرات لدعم وتطوير السوق المالية والتي ساهمت في تحقيق العديد من **الإنجازات وتطوير القطاع المالي أبرزها:**

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

حجم السوق المالية
لعـــــام 2019م

- **صُنفت** السوق المالية السعودية في عام 2019م ضمن أكبر عشر أسواق مالية على مستوى العالم من حيث القيمة السوقية، والتي بلغت 2.406 مليار دولار أمريكي.
- **تمثل** السوق المالية السعودية 76 % من القيمة السوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- **تمثل** النسبة الأعلى من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أكبر الأسواق الناشئة وبنسبة 309 % وهي النسبة الأعلى من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أكبر الأسواق الناشئة.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

انضمام السوق المالية
إلى المؤشرات العالمية

- **أسهمت** السوق المالية السعودية في تحفيز الاستثمار ورفع جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب باكتمال انضمامها إلى المؤشرات العالمية (إم إس سي آي) و(ستاندرد آند بورز داو جونز) و(فوتسي راس) للأسواق الناشئة.
- **ارتفع** عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة 309 % نهاية عام 2019م من (453 إلى 1853) مستثمراً، وبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية في السوق خلال الفترة ذاتها نحو 100 مليار ريال.
- **ارتفاع** تداول المستثمرين المؤسسيين خلال عام 2019م بنسبة 29.6 % في عام 2019م مقارنة بعام 2018م؛ مما يعزز كفاءة السوق واستقرارها.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

ترتيب المملكة لعـام 2019م
في مؤشرات التنافسية العالـمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

- **احتلت** المملكة المرتبة الثالثة عالمياً لعام 2020م مقارنةً بالمرتبة السابعة عام 2019م في مؤشر حماية أقلية المستثمرين. وعليه تقدمت (30) مرتبة في **تقرير ممارسة الأعمال** الصادر عن مجموعة البنك الدولي؛ حيث كانت في المرتبة (92) عام 2019م؛ فأصبحت في المرتبة (62) عام 2020م.

- **تقدمت** المملكة في غالبية المؤشرات المالية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية، في **تقرير التنافسية العالمي** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ حيث:

1. تحسَّن ترتيب المملكة عام 2019م في خمسة مؤشرات تتعلق بالسوق المالية مقارنة بعام 2018م.
2. احتلت المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر (حوكمة المساهمين).
3. احتلت المرتبة الأولى في مؤشر (حوكمة المساهمين) ضمن مجموعة العشرين.
4. تُعد إحدى الدول الخمس الأولى ضمن مجموعة العشرين في خمسة مؤشرات من أصل ستة مؤشرات ذات صلة بالسوق المالية.

- **تقدَّم** ترتيب المملكة في **الكتاب السنوي للتنافسية العالمية** الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2019م في عدد من المؤشرات المتعلقة بالسوق المالية مقارنة بعام 2018م، منها: مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر) من المرتبة (38) عام 2018م إلى المرتبة (12) عام 2019م، ومؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة) من المرتبة (44) عام 2018م إلى المرتبة (25) عام 2019م. وبذلك حققت المملكة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2019م أكبر تقدم بين الدول الأكثر تنافسية إذ حصلت على المرتبة (26) متقدمة (13) مرتبة عن العام الماضي.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

السوق الرئيسية

تُعد السوق المالية السعودية (تداول) هي السوق المالية الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل بالمملكة العربية السعودية، وهي الأكبر من بين الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا).

يمكن للشركات الانضمام للسوق الرئيسية من خلال الطرح العام والإدراج لرفع رأس مالها أو توفير سيولة لملاكها ومساهميها الحاليين. وعلى الشركات المدرجة الالتزام بقواعد الطرح والالتزامات المستمرة التي حددتها الهيئة وقواعد الإدراج التي حددتها (تداول). وقد انضمت خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من 26 شركة للسوق الرئيسية بقيمة إجمالية بلغت 49.45 مليار ريال سعودي عند الإدراج. وفي عمليات الطرح العام تتاح الأسهم المصدرة للمستثمرين الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين الذين يشملون -على سبيل المثال لا الحصر-: صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد والبنوك وشركات التأمين والشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم والمستثمرين المؤهلين والمستثمرين الأجانب المؤهلين لإجراء عقود المبادلة.

متطلبات الإدراج في السوق الرئيسية:

- يجب أن تكون شركة مساهمة مقفلة.
- طرح ما لا يقل عن 30 % من الأسهم للجمهور.
- أن يكون لدى الشركة 200 مساهم كحد أدنى.
- أن تكون القيمة السوقية المتوقعة 300 مليون ريال سعودي على الأقل.

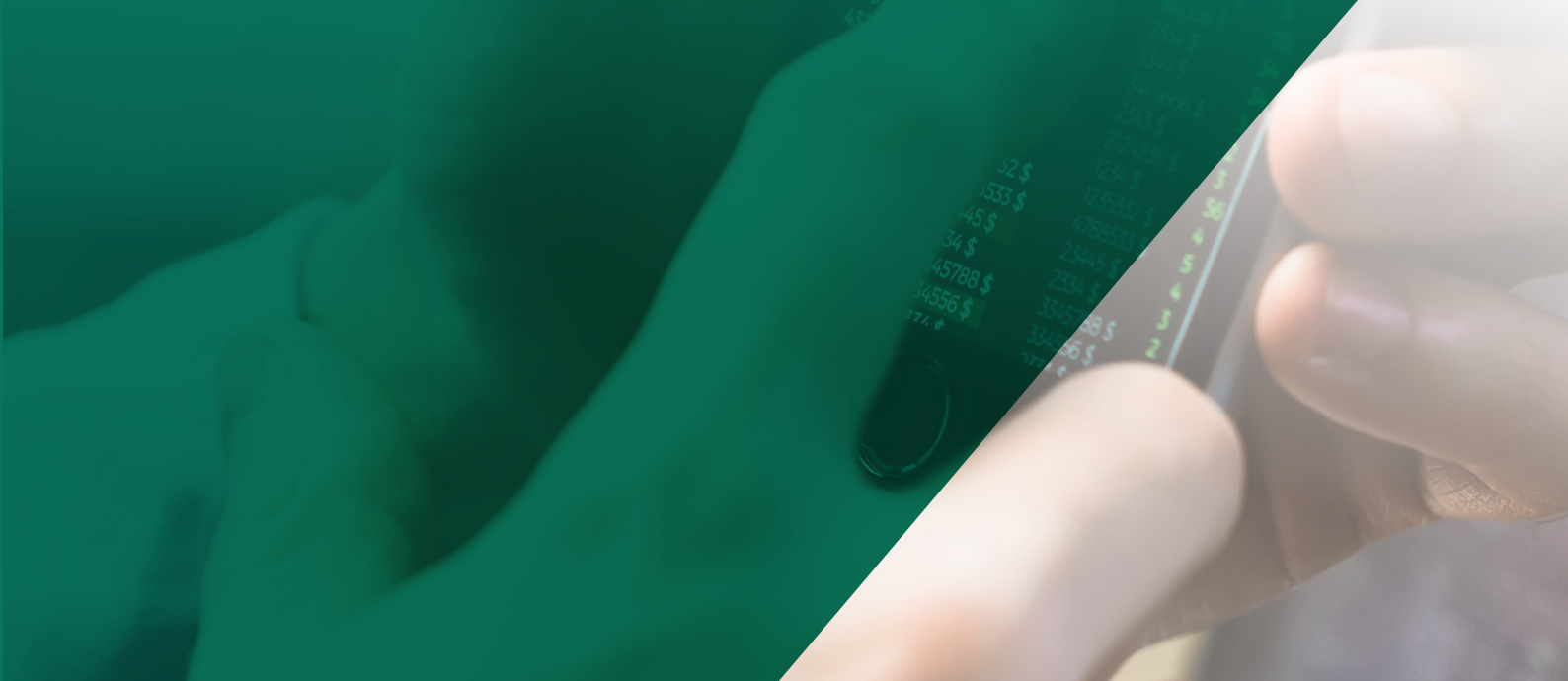

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

نمو
السوق الموازية

هي سوق أسهم موازية، لها متطلبات إدراج أقل من السوق الرئيسية، وتعمل باعتبارها منصة بديلة للشركات التي لا تستوفي متطلبات السوق الرئيسية وتتطلع إلى طرح أسهمها طرحاً عاماً.

وتعد السوق الموازية (نمو) قناة مهمة تعمل على زيادة الدعم في تنويع وتعميق الأسواق المالية، كما أنها ذات مرونة أكبر وتكلفة أقل؛ حيث إنها تعد جزءاً من ضمن أكبر الأسواق سيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من نقص كبير في الخدمات في المملكة العربية السعودية مقارنةً بمساهمتها الإجمالية في الاقتصاد؛ حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وتسهم بنحو ثلثي الوظائف، لكن حصتها في الإقراض المصرفي لا تمثل سوى 2 % ؛لذلك تقدم سوق (نمو) بديلاً حقيقياً للشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية للوصول إلى مصدر بديل للتمويل من خلال السوق المالية السعودية. وتُعد متطلبات الإدراج والطرح في (نمو) أكثر مرونةً من متطلبات السوق الرئيسية، ويتعين على الشركات المدرجة التقيد بالالتزامات المستمرة التي حددتها (تداول)، وكذلك الهيئة.

منذ إطلاق (نمو) في شهر فبراير 2017م تم إدراج عشر شركات في نمو - السوق الموازية بأحجام طروحات تزيد على 785 مليون ريال. ومن خلال الإدراج في سوق (نمو) تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى المستثمرين من المؤسسات والأفراد الذين يستوفون عدداً من المعايير والشروط. ويحق لأي شركة بعد إدراجها في نمو – السوق الموازية بعامين فرصة الانتقال إلى السوق الرئيسية بعد استيفاء متطلبات هذه السوق.

متطلبات الإدراج في نمو – السوق الموازية:

- **يجب** أن يكون المصدر شركة مساهمة.
- **أن تكون** القيمة السوقية للشركة 10 مليون ريال كحد أدنى
- **طرح** 20 % على الأقل من الأسهم لتكون مملوكة من قبل الجمهور، أو بإمكان الجهة المصدرة إدراج ما قيمته 30 مليون ريال سعودي كحد ادنى لقيمة اللأسهم المدرجة، أيهما أقل
- **أن لا يقل** عدد المساهمين من الجمهور عن 50 مساهماً عند الإدراج.

الإدراج المباشر في نمو - السوق الموازية:

السوق المالية السعودية تعتبر أول الأسواق الخليجية التي تسمح بالإدراج المباشر. حيث أن السماح بالإدراج المباشر يُمكّن الشركة من الإدراج مباشرة في السوق المالية من غير عملية الاكتتاب سواء للمستثمرين المؤسساتيين أو الأفراد. ومن خلاله ستتمكن الشركة من بيع الحد الأدنى المطلوب للسيولة في السوق المالية خلال مدة لا تزيد عن 12 شهر من تاريخ الإدراج، على الشركات الراغبة بالإدراج المباشر استيفاء الشروط التالية:

1. **استيفاء** جميع متطلبات الإدراج المباشر في نمو - السوق الموازية والمنصوص عليها في قواعد الإدراج.
2. **تعين** مستشار مالي لتقديم المشورة إلى المصدر حول تطبيق أحكام النظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق ونظام الشركات ولوائحه التنفيذية المفروضة على الشركات المدرجة في السوق الموازية.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

مؤشر
السوق المالية

المؤشر هو أداة مهمتها الأساسية قياس أسعار الأسهم في السوق بشكل عام على أساس يومي، وهو عبارة عن مجموع سعر الأسهم مضروباً بحجم الشركة في السوق، بحيث يكون موجباً حين يكون عدد الأسهم التي ارتفعت أسعارها أكثر من عدد الأسهم التي انخفضت أسعارها خلال اليوم ذاته والعكس صحيح. ويعد (مؤشر تاسي TASI) المؤشر العام في سوق الأسهم السعودية، إضافة إلى وجود نوعين من المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل:

- **مؤشر** داو جونز لمتوسط الصناعة (DJIA)، ومؤشر 500 لستاندرد أند بور (S&P500).
- **ومؤشرات** قطاعية؛ أي تقيس حالة السوق بالنسبة إلى قطاع أو صناعة معينة، ومنها -على سبيل المثال-: مؤشر داو جونز لصناعة النقل، ومؤشر ستاندرد أند بور لصناعة الخدمات العامة.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

أنـــواع الطـــرح فـــي
السوق المـالـية

الطرح العام

يتمثل في طرح جزء من أسهم المنشأة للاكتتاب العام ثم إدراجها بالسوق المالية. ويكون الطرح إما طرحاً أولياً يشمل إصدار أسهم جديدة في الشركة لزيادة رأس المال وعرض هذه الأسهم للمستثمرين، وإما بطرح ثانوي يشمل عرض أسهم مصدرة مسبقاً مملوكة من قبل المساهمين الحاليين باعتبار أن متحصلات الطرح الأولي تعود إلى الشركة المصدرة بينما متحصلات الطرح الثانوي تعود إلى المساهمين البائعين، ويمكن الجمع بينهما.

الطرح الخاص (الطرح المقيد)

يتمثل في طرح جزء من أسهم المنشأة للاكتتاب الخاص (لفئة معينة من المستثمرين) غالباً ما يكونون مؤسسات استثمارية أو أفراداً ذوي خبرة في مجال الاستثمار أو ذوي رؤوس أموال عالية، ومن ثم إدراجها بالسوق المالية. وهذه الإصدارات لا تطرح للجمهور ولا يسمح بالإعلان عنها.

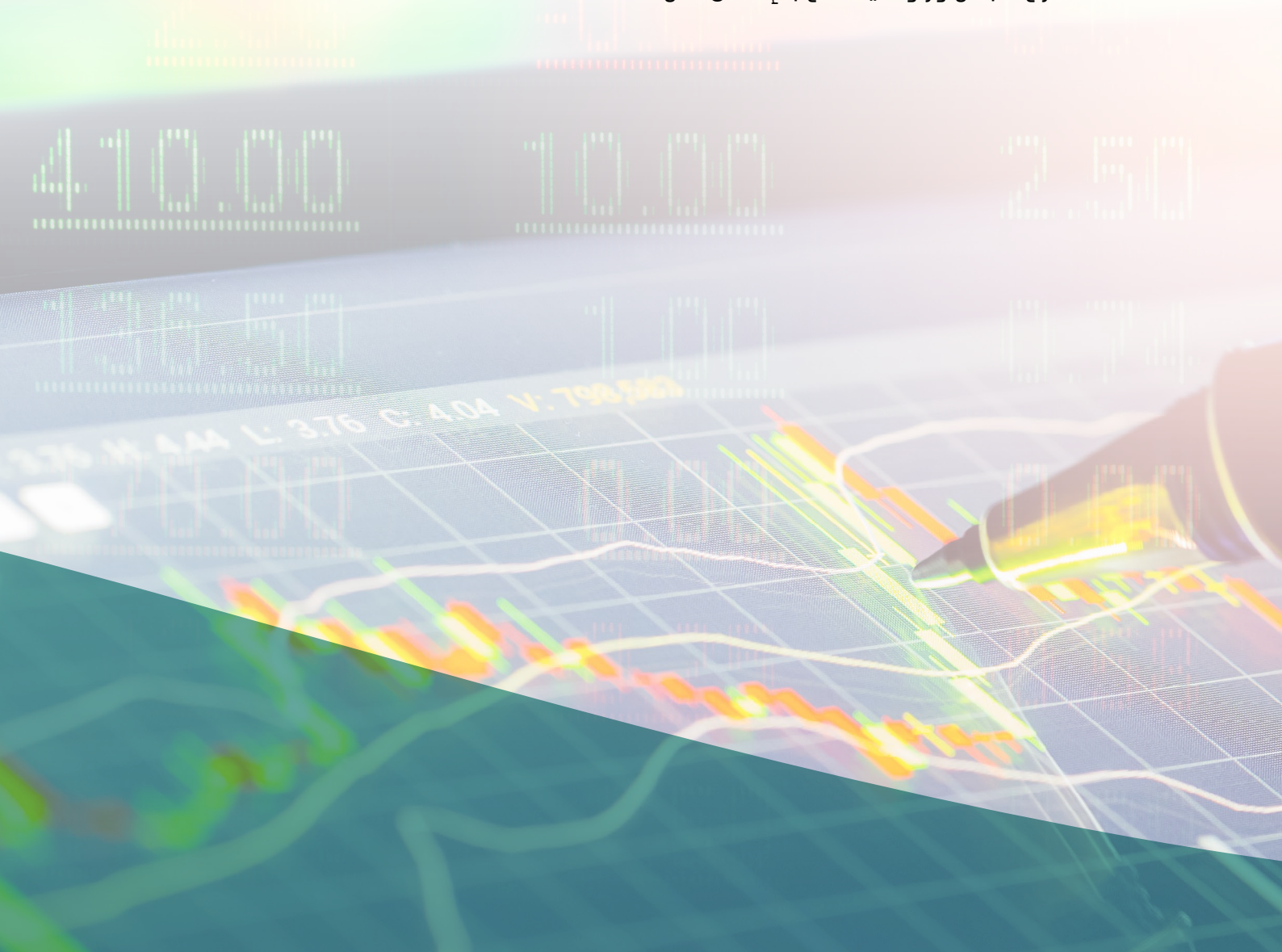

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

الأدوات المتداولة في السوق المالية

1. الأسهم (سوق رئيسية - سوق موازية)

هي عبارة عن استثمارات تمنح صاحبها حصة أو ملكية في شركة معينة، ويصبح الفرد أحد حملة الأسهم في شركة ما بامتلاكه أسهماً فيها؛ مما يؤهله لأن يكون مشاركاً في نجاحها أو فشلها المالي. وعادةً ما يختار المستثمر الاستثمار في سهم شركة من الشركات لتوقعه حدوث تحسن مستقبلي في سعرها، أو لأمله في أن توزع جزءاً من أرباحها المتحققة على حَمَلة أسهمها. وتسمى الأسهم التي يتوقع ارتفاع قيمتها مع مرور الزمن (أسهم النمو)، بينما تسمى الأسهم التي توزع أرباحاً منتظمة لمساهميها (أسهم العوائد).

يمكن للمستثمر الاستثمار في الأسهم في كل من السوق الرئيسية ونمو - السوق الموازية، علماً بأن (نمو) هي سوق موازية للسوق الرئيسية تمتاز بمتطلبات إدراج أقل، كما تُعد منصة بديلة للشركات الراغبة بالإدراج. إن الاستثمار في السوق الرئيسية متاح لجميع أنواع المستثمرين، ولكن في (نمو) يكون الاستثمار مخصصاً للمستثمرين المؤهلين فقط.

2. الصناديق الاستثمارية

هي محفظة استثمارية تُدار من قبل مدير الصندوق، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيها للمشاركة بشكل جماعي في أرباح الصندوق مقابل رسوم محددة. ومن مزايا الصناديق الاستثمارية أنها تُدار من قبل مختصين في إدارة الثروات.

3. الصكوك والسندات

هي أدوات تمويلية تستخدمها الحكومات والشركات والمؤسسات لتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريعها بتكلفة منخفضة نسبياً، كما أن هذه الصكوك والسندات تقدم حماية لمحافظ المستثمرين من خلال توفير أدوات استثمارية ذات مخاطر أقل وعائد دوري آمن.

4. صناديق المؤشرات المتداولة

هي صناديق استثمارية تتكون من سلة من أسهم الشركات المدرجة يتم تداولها في سوق الأوراق المالية خلال فترات التداول كتداول أسهم الشركات. تتميز بشكل رئيسي بشفافيتها؛ حيث تتبع هذه الصناديق دائماً حركة المؤشرات وتتطابق استثماراتها مع مكونات هذه المؤشرات؛ وبالتالي يسهل على ملاك وحدات هذه الصناديق معرفة أداء هذه الصناديق من خلال أداء المؤشرات التي تتبعها أو تحاكيها.

5. صناديق الاستثمار العقارية المتداولة

هي صناديق استثمارية عقارية متاحة للجمهور، يتم تداول وحداتها في سوق الأوراق المالية خلال فترات التداول كتداول أسهم الشركات. وتُعرف عالمياً بمصطلح (ريت) أو (ريتس)، وتهدف إلى تسهيل الاستثمار في قطاع العقارات المطورة والجاهزة للاستخدام التي تدرّ دخلاً دورياً.

6. حقوق الأولوية المتداولة

هي أوراق مالية قابلة للتداول تعطي لحاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة عند إقرار الزيادة في رأس المال، وهو حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين في سجلات الشركة نهاية يوم انعقاد الجمعية العمومية، بهدف التصويت على قرار زيادة رأس المال (المساهمين المقيدين)، ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة بسعر الطرح.

7. المشتقات المالية

هي عقود، وليست أوراقاً مالية بالمعنى المعروف، والعقد هو اتفاق محدد القيمة يبرمه طرفان، على أن يتم التنفيذ؛ أي الدفع والتسليم في تاريخ لاحق يُحدد في العقد، وتشتق تلك العقود قيمتها من قيمة الأوراق المالية المتضمنة، وتعتمد على تغير قيمة تلك الأوراق.

يتم تداولها باعتبارها أداة تداول بديلة توفر فرص تداول وتحوط للعملاء. وتقدم المشتقات ميزات مضمَّنة في منتجاتها مثل البيع على المكشوف والرافعة المالية. ويعد سوق المشتقات المالية إحدى الأدوات الجديدة، وسيتم بدء تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية في السوق المالية السعودية في يوم 30 أغسطس 2020.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

المستثمرون في السوق المالية

المستثمرون السعوديون:

1. الحكومة.
2. الشركات والمؤسسات.
3. الأفراد.

المستثمرون الخليجيون:

1. الشركات الخليجية.
2. الأفراد.

المستثمرون الأجانب:

1. المؤسسات الاستثمارية الأجنبية المؤهلة.
2. الأفراد.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

الجهات التنظيمية والرقابية فـي

الســـوق المـاليـــة

1. هيئة السوق المالية

أُنشئت هيئة السوق المالية (الهيئة) بموجب نظام السوق المالية، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتمتلك جميع الصلاحيات اللازمة للإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام النظام بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة بالسوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق. وتُعد الهيئة عضواً أساسياً في المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو).

2. مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)

تنظم مؤسسة النقد العربي السعودي أعمال المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات، ومراقبة أعمال شركات التأمين، ومراقبة شركات التمويل، ومراقبة شركات المعلومات الائتمانية. ومؤسسة النقد هي المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، وعضو في بنك التسويات الدولي، وعضو في لجنة المدفوعات والتسويات ولجنة بازل للرقابة البنكية.

3. وزارة التجارة

تتولى وزارة التجارة وضع السياسات التجارية وتنفيذها، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، كما تتولى اقتراح وتطبيق الأنظمة واللوائح التجارية ذات العلاقة بما فيها نظام الشركات.

4. وزارة الاستثمار

تستهدف وزارة الاستثمار توطين وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير الاستثمار في القطاعات الأساسية ودعم الحوافز ورفع مستوى الخدمات ذات العلاقة.

5. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

تعمل هيئة المحاسبين القانونيين تحت مظلة وزارة التجارة من خلال مراجعة وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وجميع الأمور التي تؤدي إلى تطوير هذه المهن.

6. الهيئة العامة للزكاة والدخل

الهيئة العامة للزكاة والدخل هي الجهة الحكومية التابعة لوزارة المالية والمسؤولة عن تحقيق وجباية الزكاة الشرعية، وتحقيق وجباية الضريبة من الخاضعين لها وفقاً لما تقضي به الأنظمة والتعليمات.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

أهمية الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية

1. تنمية المدخرات المالية:

تسهم الأسواق المالية في تنمية المدخرات لأفراد المجتمع باستثمارها في قنوات ادخارية تؤمن لها دخلاً إضافياً مع توفير درجة عالية من السيولة في هذه الاستثمارات.

2. توفير السيولة للمستثمرين:

للسوق المالية دور مهم وحيوي في التمويل المالي للمشاريع المختلفة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مساهمتها في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

3. التنبؤ بحالة الاقتصاد:

يعد المؤشر العام للسوق المالية مرآة للاقتصاد، وهو بمثابة إنذار مبكر للقائمين على الشؤون الاقتصادية بموجات الانكماش أو الانتعاش الاقتصاديين وبذل الجهود لعمل الترتيبات اللازمة لتبني حزم الإصلاحات والإجراءات اللازمة.

4. الرقابة على أداء الشركات:

تعد الأسواق المالية إحدى الأدوات الرقابية على الشركات المدرجة التي تتداول أوراقها المالية في السوق، وتفرض عليها نظاماً متكاملاً للرقابة الداخلية يهدف إلى الحد من المخاطر، والتحقق من التزام الشركات والعاملين فيها بتطبيق أحكام الأنظمة واللوائح السارية، ووضع قواعد للمساءلة؛ لحماية موارد الشركات والتأكد من اتباع إداراتها لسياسات استثمارية وتشغيلية وتمويلية كفؤة.

5. المساهمة في الخصخصة:

تؤدي السوق المالية دوراً كبيراً في عملية الخصخصة عند تبني الدولة لسياسة تحويل المشاريع العامة للقطاع الخاص. وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم إلى أن نجاح هذه البرامج يرتبط بشكل كبير بوجود سوق مالية منظمة وكبيرة تسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها.

6. جذب الاستثمارات الأجنبية:

تسعى السوق المالية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بسنِّ التشريعات التي تمنح المستثمرين الثقة بحفظ حقوقهم المادية، فضلاً عن إتاحة عوائد مرتفعة ومغرية. ويؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى رفع حجم السيولة في البلد المستقبل لها؛ مما يخلق مصدراً مالياً تتمكن من خلاله الشركات المدرجة من تمويل مشاريعها.

7. الحكم على كفاءة السياسات المالية والنقدية للدولة:

تُعد السوق المالية مرآة للحالة الاقتصادية ولكفاءة السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الدولة، والتي تؤثر في حركة رؤوس الأموال وانتعاش أو انكماش النشاط والطلب العام في الاقتصاد.

8. رفع مستوى الوعي الاقتصادي:

تسهم السوق المالية في رفع مستوى الوعي التمويلي والاستثماري للأفراد والمؤسسات، وزيادة شفافية وموثوقية المعلومات ذات الصلة بأداء الشركات المدرجة والاقتصاد الكلي على حد سواء.

9. تمويل مشاريع التنمية:

تسهم سوق الأوراق المالية في توفير الاحتياجات التمويلية لإقامة المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية عن طريق طرح الحكومة الأوراق مالية (سندات الدين العام).

10. الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني:

تساعد سوق الأوراق المالية على جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات وامتصاص فائض السيولة النقدية وتوجيهها للاستثمار بدلاً من الاستهلاك، إضافة إلى أنها تعوّض عن الزيادة المفرطة في حجم الائتمان المحلي المُقدَّم من البنوك عبر القروض طويلة المدى، والذي يسهم في إحداث الموجات التضخمية.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

الخاتمة

تؤدي الأسواق المالية دوراً مهماً وحيوياً في دفع النمو الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية وبشكل خاص من الناحية التمويلية، فهي تقوم بحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب من خلال توفير قاعدة بيانات ضرورية لبيان فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، في حال توافر البيئة المناسبة لذلك.

وفي ضوء رؤية المملكة 2030، عملت السوق المالية السعودية «تداول» وهيئة السوق المالية على تحقيق عدة تطورات جوهرية في السوق المالية السعودية بهدف تسهيل الدخول إليها، وتعزيز كفاءة السوق، ودعم بناء بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، وزيادة مستويات الحوكمة والشفافية وتعزيز مكانتها كسوق رائدة في المنطقة من حيث الحجم والسيولة والهيمنة، مما سهل للسوق المالية السعودية الانضمام للعديد من مؤشرات السوق العالمية لتصنف ضمن الأسواق الناشئة، وهذا يعكس مدى تنافسيتها على مستوى الأسواق المالية العالمية.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

المراجع

- تداول
- التقرير السنوي 2019م لتداول
- التقرير السنوي لهيئة السوق المالية
- دليل الادراج في تداول 2019م
- هيئة السوق المالية
- «تداول» تعلن إطلاق سوق المشتقات المالية يوم 30 أغسطس المقبل، ارقام، 2020/07/14

مركز التواصل والمعرفة المالية
Communication and Financial Knowledge Center
a MoF Initiative
مبادرة وزارة المالية

CFKC@mof.gov.sa | @CFKC_KSA